

**الدين العام الداخلي وتأثيره في حجم الودائع المصرفية -العراق حالة
دراسية للمدة من ٢٠١٦ - ٢٠١٩**

*The internal public debt and its impact on the size of
bank deposits*

أ.م.د. أمير علي خليل الموسوي^(١)

Assist. Prof. Amir A. Khaleel Al-Mosawi

Omar Hamid Filfil

عمر حامد فلفل^(٢)

المستخلص

تهدف الدراسة إلى بيان دور مصادر الدين العام الداخلي الناتج من عجز الموازنة الحكومية التي قد تحدث له نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقياس مدى تأثيرها في حجم الودائع المصرفية، إذ استعانَت الدراسة بمجموعة من التحليلات والاختبارات الاحصائية باستخدام البرامج المالية والاحصائية SPSS_{v.23} و EXCEL، وتركزت الدراسة على بيانات شهرية عن مصادر الدين العام الداخلي في العراق للأعوام من ٢٠١٦ - ٢٠١٩، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات مفادها اعتماد السلطة المالية في العراق على حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية كأحد اهم مصادر الدين العام الداخلي في عام ٢٠١٦، وقد يعود ذلك إلى أن العمليات العسكرية ضد داعش كانت في ذروتها ما دفع المصارف إلى الاستثمار في عائد خالي من المخاطرة والمتمثل في حوالات الخزينة، وتوجه الحكومة نحو تمويل الدين العام الداخلي عبر بيع الحوالات المخصصة من قبل البنك المركزي للأعوام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩ جعلها تشكل أكبر قدر مساهمة من حيث حجم التمويل قياسا بباقي مصادر تمويل الدين العام الداخلي، واختتمت الدراسة بجملة توصيات منها ينبغي على الدولة العمل على تفعيل القطاعات الانتاجية والاقتصادية وعدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للاقتصاد لأن في حالة انخفاض اسعار النفط سوف تواجه مشكلة

١- جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد.
٢- جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد.

حقيقية وبالتالي سوف تجد نفسها مضطرة للجوء إلى للدين العام (الداخلي و الخارجي) الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الديون وبالتالي صعوبة تسديدها، وأن وزارة المالية قادرة على تشكيل هيئة مستقلة لإدارة الدين العام الداخلي مهمتها (الإشراف، والتنظيم، والتخطيط، والرقابة) ثم تقديم الحلول المناسبة لحل مشكلة عجز الموازنة عن طريق تفعيل جانب الاستثمار الحكومي وإيجاد مصادر إيراد جديدة. الكلمات المفتاحية (الدين العام، الدين العام الداخلي، الودائع المصرفية)

Abstract

The study aimed to demonstrate the role of internal public debt sources resulting from the government budget deficit that may occur to it as a result of economic, social and political conditions, and to measure the extent of their impact on the size of bank deposits, as the study used a set of statistical analyzes and tests using financial and statistical programs SPSSv.23 and EXCEL, The study included the sources of internal public debt in Iraq for the years 2006-2019, The study reached a set of conclusions according to which the financial authority in Iraq relied on treasury transfers at commercial banks as one of the most important sources of internal public debt in 2016, and this may be due to the fact that military operations against ISIS were at their peak, prompting banks to invest in a risk-free return And represented by the treasury transfers, and the government directs towards financing the internal public debt by selling discounted transfers by the Central Bank for the years 2017, 2018 and 2019, making them the largest contribution in terms of volume of funding compared to the rest of the sources of financing the internal public debt, The study concluded with a set of recommendations among them, the state should work to activate the productive and economic sectors and not rely on oil as a main source of the economy because in the event of low oil prices, it will face a real problem and thus will find itself compelled to resort to public debt (internal and external), which leads to exacerbation Debt is thus difficult to pay, and the Ministry of Finance is able to form an independent body to manage internal public debt with its mission (supervision, regulation, planning, and oversight) and then provide appropriate solutions to solve the budget deficit problem by activating the government investment side and finding sources New revenue.

Keywords (public debt, internal public debt, bank deposits)

المقدمة Introduction

يعد الدين العام الداخلي أحد الطرق المهمة التي تلجأ إليه الدول لمعالجة العجز في ميزانيتها العامة متى ما ارتفعت النفقات العامة على حساب الإيرادات العامة، ألا أن التوسع في هذا الدين يمكن أن يؤثر بشكل سلبي على أداء النشاط الاقتصادي بشكل عام عن طريق التأثير في المتغيرات الاقتصادية المتمثلة بـ

الدين العام الداخلي وتأثيره في حجم الودائع المصرفية - العراق حالة دراسية للمدة من ٢٠١٦ - ٢٠١٩
(عرض النقد، سعر الصرف، التضخم) كما يمكن له ان يضعف او يعرقل عمل السياسة النقدية وبالتالي يؤثر على أداء مهمة البنك المركزي و كفاءته.

ولأن الودائع المصرفية تشكل جزءاً مهماً ومؤثراً في الاقتصاد الوطني، إذ تعد عنصراً أساسياً في تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي فضلاً عن أنها تحد من حجم الضغوط التضخمية التي ترافق عملية التنمية الاقتصادية عن طريق حجب جزء من الاموال دون التصرف بها في شراء السلع والخدمات وبالتالي فأنها قيدت الاستهلاك وخففت من حجم الضغوط التضخمية الناتجة من زيادة الطلب الكلي الفعال، ويمكن للودائع أن تقوم بتنشيط الوضع الاقتصادي أثناء فترات الكساد من خلال تحفيز الاستثمار والادخار ومن ثم زيادة الطلب الكلي الفعال، وقسم هذا البحث على ثلاثة مباحث:

المبحث الاول: منهجية البحث

المبحث الثاني: الاطار النظري للدين العام الداخلي ومصادر تمويله الودائع المصرفية وانواعها

المبحث الثالث: الجانب العملي (اختبار فرضية البحث)

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

مشكلة الدراسة

المبحث الاول: منهجية الدراسة

يمثل الدين العام الداخلي احد الوسائل المهمة في تحفيز اداء النشاط الاقتصادي، وفي الوقت نفسه يمثل عاملاً سلبياً في حالة التوسع في استخدامه، إذ يؤثر على اداء السياسة النقدية بشكل عام وعمل البنك المركزي بشكل خاص بسبب تراكم الديون، ومن هذا المنطلق تبرز مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:-
١. هل تؤثر مصادر الدين العام الداخلي (قروض المؤسسات المالية، سندات وزارة المالية، حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية، السندات الحكومية، الحوالات المخصصة من قبل البنك المركزي) على حجم الودائع المصرفية؟

٢. من من مصادر الدين العام الداخلي هي الاكثر تأثيراً في حجم الودائع المصرفية؟

٣. هل الودائع المصرفية بأنواعها المختلفة تتأثر بنفس الدرجة عند تغير حجم الدين العام الداخلي أم أن لكل نوع من الودائع معدل استجابة مختلف؟

أهمية الدراسة

يعد موضوع الدين العام الداخلي من المواضيع المهمة ذات الأثر الكبير في الاقتصاد الوطني لكونه يساهم في الحد او التقليل من عجز الموازنة الحكومية التي قد تتعرض له نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولأن المصارف التجارية هي أحد الاركان الاساسية لتحقيق اهداف السياسة النقدية اصبح من الضروري الاهتمام بمصادر أموال المصارف التي تتيح له تنفيذ برنامجه التجاري بما يتوافق وتوجهات البنك المركزي ولعل أحد هذه المصادر تتمثل في الودائع المصرفية، إذ يمكن لها أن تلعب دوراً مهماً في اقراض الدولة للتخلص من فجوة التمويل وسد عجز الموازنة العامة، لذا تتمثل اهمية الدراسة بقياس مدى تأثير الودائع المصرفية بأنواعها المختلفة بحجم الدين العام الداخلي وحسب كل مصدر منه.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحقيق:

١. بيان مصادر الدين العام الداخلي في العراق وأيهما أكثر اعتماداً من قبل السلطات المعنية.
٢. بيان اي نوع من الودائع يتأثر بشكل أكبر من التغيرات التي تحصل في حجم الدين العام الداخلي.
٣. تحليل علاقة الارتباط والاثر بين مصادر الدين العام الداخلي و حجم الودائع المصرفية (الثابتة، الجارية، التوفير).
٤. معرفة أي نوع من مصادر الدين العام الداخلي هو الأعلى تأثيراً في حجم الودائع المصرفية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهجين هما:

١. المنهج الوصفي: تم استعراض المفاهيم والنظريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، فضلاً عن الاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي لغرض استخلاص الادوات المطلوبة.
٢. المنهج التحليلي الكمي: استخدمت الدراسة مجموعة من النسب المالية والمقاييس الاحصائية بهدف تحليل نوع العلاقة وقوة التأثير بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات. ومن هذه الاساليب استخدام برنامج (EXCEL 2010) لاستخراج الاهمية النسبية فضلاً عن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v. ٢٣) لغرض تحليل البيانات واستخراج النتائج المتعلقة بالارتباط المتعدد وتحليل الانحدار (Anove) واختبار (t) اللامعلمية ومعامل التفسير بشكل يسهل توضيح العلاقة بين مصادر الدين العام الداخلي وحجم الودائع المصرفية.

حدود الدراسة

يمكن توضيح حدود الدراسة من خلال النقاط الآتية:

١. الحدود الزمانية: يتمثل الإطار الزمني للدراسة في بيانات شهرية عن الدين العام الداخلي والودائع المصرفية للفترة من (٢٠١٦-٢٠١٩).
٢. الحدود المكانية: يتمثل الاطار المكاني للدراسة في البيئة العراقية.

المبحث الثاني: الاطار النظري

المطلب الاول: الدين العام الداخلي ومصادر تمويله

ينشأ هذا الدين عندما تقوم الدولة بالاقتراض من الأشخاص الموجودين داخل حدود الدول الطبيعيين والمعنويين منهم بغض النظر عن جنسياتهم، وهذا الدين يمثل اجمالي حصيللة الديون القائمة في ذمة الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة اتجاه الاقتصاد الوطني، وتلجأ إليه الدولة عندما يكون هناك عجز في الموازنة العامة نتيجة قصور الإيرادات عن تغطية النفقات (ثويني، ٢٠٠٦: 139).

وان الهدف الرئيسي من استخدام الدولة لسياسة الدين العام الداخلية يتمثل في الحد او التقليل من الانفاق العام في السلع وكذلك امتصاص الفائض في دخول الأفراد، من أجل تجنب التضخم الذي يمكن أن يحدث في المجتمع (رجب، ٢٠١١: 41).

والدين العام الداخلي يقصد به الدين العام المستحق للمواطنين والشركات والمؤسسات في الدولة (الوحدات المقيمة) نفسها التي اصدرت الدين (McConnell and Brue, 2008: 21).

ويوجد عدد من المصادر يمكن للدول ان تلجأ لها من اجل تمويل الدين العام الداخلي واهمها:-

١- الاقتراض من المؤسسات العامة: إن الاقتراض من المؤسسات العامة لتغطية عجز الموازنة العامة في الدولة مرهون بما يتوفر من فائض في حجم الاحتياطات النقدية لدى هذه المؤسسات، حيث اذا كان هناك فائض من الاحتياطات النقدية في هذه المؤسسات فأن الاقتراض في هذه الحالة سيؤدي الى آثار توسعية تزيد من عرض النقد، والأثر يكون مشابه في هذه الحالة لأثر الاقتراض من البنك المركزي، اما اذا كان الاقتراض من صافي الموجودات المالية المتوفرة في المؤسسات فأن ذلك يؤدي الى التقليل من حرية المشروعات عنده منح الائتمان وبالنتيجة لا يؤدي ذلك إلى تغيير ملحوظ في عرض النقد (كاظم، ٢٠٠٦: 29)، تلجأ الدولة لقروض المؤسسات المالية عند احتياجها الى الموارد المالية، إذ انها تعد احد المصادر الرئيسية لتمويل الانفاق العام، لأنها لا تحمل الدولة اعباء سياسية واقتصادية كما تفرضها القروض الخارجية (حميد، ٢٠١١: ٢٢).

٢- سندات وزارة المالية: هي إحدى مصادر الدين العام الداخلي تصدرها وزارة المالية وتكون مضمونة من قبل الحكومة، الهدف من اصدارها دعم الحكومة في احتياجها للاقتراض النقدي وسد العجز الذي حصل في الموازنة العامة (عبد النبي، ٢٠١٠: ٢٩)، هذه السندات تمثل استثمارا طويل الاجل تتراوح تواريخ استحقاقه بين (٣٠ - ١٠) عام، هذه السندات تحقق عائداً سنوياً لحاملها، تقوم الوزارة بطرحها عن طريق اعلائها قبل مدة ثم تنظم مزاد لبيعها، عادة ما تكون هذه السندات قابلة للاستدعاء من قبل الحكومة من اجل رغبتها في استردادها وتعويض اصحابها بما يلائم القيمة السوقية للسند بشرط ان تكون المد محددة مسبقا في نشرة اصدار هذه السندات (Kid&David,2003:2)

٣- حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية: وهي عبارة عن اوراق مالية صادرة من الحكومة لأغراض تمويل النفقات العامة وسد عجز الموازنة واستحقاقها يقل عن السنة، تصدر بسعر خصم وتطفاً بقيمتها الاسمية عند الاستحقاق، يتم بيعها بسعر موحد مقابل معدل فائدة يحدد بحسب ما يرسو عليه كل مزاد، يحق للمصارف تداولها في الاسواق الثانوية بعد اشعار البنك المركزي من أجل اجراء التسويات اللازمة في حساباته، هذه الحوالات تدعم الحكومة في عملية التمويل النقدي من أجل سد العجز الذي حصل في الموازنة العامة على المدى القصير مع اقل مخاطرة (عبد النبي، مصدر سابق: ٢٩).

٤- السندات الحكومية: وهي عبارة عن اوراق مالية صادرة من الحكومة لأغراض تمويل النفقات العامة واستحقاقها يزيد عن السنة (W.B & IMF,2001:398). وهذه السندات تكون طويلة الأجل إذ تقوم الحكومة بطرحها لغرض الاقتراض مقابل سعر فائدة معين وفترة استحقاق محددة من أجل تغطية نفقاتها التي تستطيع ايراداتها الاعتيادية من تغطيتها، وبعد أن تعود الظروف الاقتصادية إلى طبيعتها تقوم الحكومة بتسديد ما بذمتها (وهم، ٢٠٠٩: 54).

٥- الحوالات المخصصة من قبل البنك المركزي: وهي عبارة عن اوراق مالية صادرة من الخزينة العامة للدولة على اساس خصم نقدي وفترة استحقاق لا تتعدى سنة واحدة (W.B & IMF,2001: 412).

وهذه الحوالات تصدر من الحكومة والبنك المركزي، حيث تمثل للحكومة وسيلة مهمة لتغطية العجز قصير الأجل الحاصل في الموازنة العامة أما للبنك المركزي تمثل وسيلة للسيطرة على سيولة الجهاز المصرفي (Hrvolova, 2002:28). ويمكن القول ان حوالات الخزينة والسندات الحكومية تعد من أهم أدوات الدين العام التي تستخدمها البلدان للوصول الى أسواق مالية متطورة (9: 2012, Dippelsman, et Al). ويلعب البنك المركزي دوراً كبيراً في إصدار الدين العام الداخلي باعتباره وكيلًا ماليًا للحكومة، إذ ان ادواره لا تقتصر فقط على إدارة السندات واذونات الخزينة وإنما تتعدى إلى ابعاد من ذلك لتشمل إدارة الأوضاع النقدية بالاعتماد على مجموعة من الأدوات (تحديد نسب الاحتياطي، تحديد اسعار الفائدة، عمليات السوق المفتوحة، وما الى ذلك).

وعندما تعاني الحكومة من عجز في موازنتها العامة تلجأ إلى: (سعود، ٢٠١٨: 34) (لفتة، ٢٠١٩: 297).

١- السحب على المكشوف: تلجأ الحكومة لهذه الطريقة من أجل تمويل العجز في الموازنة العامة، حيث في حالة قيام الحكومة بأنفاق الاموال التي اقترضتها من البنك المركزي، سوف يؤدي ذلك الى زيادة في دخول الأفراد، ومن ثم زيادة في الايداعات النقدية لدى المصارف التجارية ومن ثم زيادة في الاحتياطات النقدية، وبعد ذلك سوف تقوم بالتوسع في منح الائتمان المصرفي وبالتالي سوف يؤدي ذلك الى زيادة عرض النقد.

٢- إصدار نقدي جديد: هذه الطريقة لا تختلف عن الطريقة الأولى أيضا تلجأ اليها الحكومة عندما تعاني من عجز، وبنفس الوقت تزيد من دخول الأفراد وحجم سيولة المصارف التجارية، إذ إنّ إي زيادة تحصل في الطلب الكلي يقابلها انخفاض في سعر الفائدة، وبالتالي سوف يؤدي ذلك إلى زيادة عرض النقد.

نلاحظ في هذه الطريقة وجود علاقة عكسية بين أنفاق الاموال التي تم اقتراضها من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة وبين عرض النقد، حيث كلما زاد أنفاق هذه الاموال المقترضة سوف يؤدي ذلك الى زيادة في عرض النقد وبالعكس، البنك المركزي يؤثر تأثيراً كبيراً في سياسات التمويل والاصدار، والذي يعكس القدرة المحدودة للخزانة مع الدين الحكومي الذي يهدف بإصداره الى تلبية الاحتياجات النقدية للدولة، إضافة الى إدارة السيولة لدى البنك المركزي عن طريق اصدار سندات لتمويل العجز في الموازنة وأيضاً اصدار اذونات الخزينة لأغراض السيولة، ثم تمويل الاحتياجات النقدية قصيرة الأجل.

المطلب الثاني: الودائع المصرفية وانواعها

تعد الودائع المصرفية عنصراً مهماً واسبابياً في عمل المصارف التجارية، إذ إنّ الودائع هي أكثر ما يميز عمل المصارف التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية، وتعد الودائع مطلوبات على المصارف التجارية لذلك يجب أن يتم إدارتها بالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم ربحية المصارف ويضمن المحافظة على أموال المودعين (1: 2005, Heffernan).

يجب أن يتم إدارة الودائع المصرفية بشكل سليم وفعال لأنها تعد العنصر الاساسي الذي يمكن من خلالها أن يبين الدور المهم الذي تلعبه المصارف التجارية في الحياة الاقتصادية، والمقياس لقبول هذه الودائع

الدين العام الداخلي وتأثيره في حجم الودائع المصرفية - العراق حالة دراسية للمدة من ٢٠١٦ - ٢٠١٩ من قبل المجتمع يعتمد على قدرة الإدارة والموظفين على جذبها سواء من خلال الأفراد او المنشآت او المنظمات (Rose & Hudgins, ٢٠٠٥ :٣٩٧).

وتعرف الوديعة " بأنها إيداع الزبائن للأموال في حساباتهم مقابل التزام المصرف بتقديم النقد لهم عند رغبتهم بسحب الأموال، ويحق للمصرف في حالة عدم سحب هذه الاموال من قبل المودع التصرف بها في تسير انشطته المصرفية من خلال استثمارها في منح القروض للزبائن (Lacoma, ٢٠١١:١).

وعرف قانون البنك المركزي والمصارف التجارية العراقي الوديعة على انها " مبلغ نقدي يدفع لشخص سواء أكان مثبثا في سجل أم لا للشخص المستلم للمبلغ بشروط تقتضي سداد الوديعة او تحويلها الى حساب آخر بفائدة او بعلاوة او بدون فائدة او علاوة أما عند الطلب أو في وقت او ظروف يتفق عليها المودع وذلك الشخص أو يتفق عليها نيابة عنهما (قانون البنك المركزي والمصارف التجارية، ٢٠٠٤).

تسعى المصارف التجارية الى تقديم أنواع متعددة من الودائع سواء للأفراد او المنظمات او الهيئات مقابل اسعار فائدة تحدد حسب نوع الوديعة وذلك من أجل تنمية مواردها المالية ودفع عجلة النمو الاقتصادي نحو التطور والتقدم في اقتصاديات الدول المختلفة، وتقسم الودائع المصرفية على ثلاثة انواع رئيسية:

أ. الودائع الجارية:

وهي عبارة عن حسابات مصرفية يتم فتحها في المصرف ويحق لصاحبها السحب والتحويل منها في اي وقت عن طريق الصكوك وتقسم على:

١. ودائع تحت الطلب:

وهي عبارة عن ودائع يستطيع بموجبها صاحب الوديعة سحبها نقداً أو تحويلها الى طرف ثالث بناء على طلبه (Thomas, ٢٠٠٦:٢٠٧). وهذه الودائع تتميز بمجموعة من الخصائص هي:

أ. هذه الودائع تعد من أكثر الأنواع انتشاراً، ويمكن عن طريقها أن يفتح المودع حساباً لدى المصرف عن طريق إيداع مبلغ من المال نقداً أو بحوالة والسحب منه بموجب صك عند الطلب (عبدالله والطراد، ٢٠٠٦:٨٧)

ب. هذه الودائع لا يتم تحصيل فوائد عليها وذلك لأسباب هي:

(Madura, ٢٠٠٨:٤٧٨) (الزبيدي، ٢٠١١: ٩٨)

• عدم ثبات رصيدها

• تجنب المنافسة الشديدة بين المصارف التجارية

• حماية المقترضين المحليين عن طريق إعاقه تدفق الاموال الى المضاربين في المدن الكبيرة.

ج. يمكن للمودعين الحصول على أموالهم بكل سهولة وسرعة عند فتح هذا الحساب لدى المصرف

(Rose&Marquis, ٢٠٠٨:٤٣٦).

د. يمكن عن طريق هذه الودائع أن يقوم المصرف يومياً بتحويل الأموال من حساب ودائع تحت الطلب

الى حساب التوفير ضمن شروط تنافسية من أجل جذب الودائع (ch&MacDonald,

ko٢٠١٥:٣٧٢).

الودائع تحت الطلب تمثل حساباً لدى المصرف يستطيع اي شخص سواء كان أفراد أو منظمات أو شركات إن يقوم بفتحها بدون فائدة وبالمقابل يحق لهذه الأطراف سحبه في اي وقت يرغبون بشيك سواء من قبل صاحب الحساب أو ما ينوب عنه بعد أخذ تفويض منه.

٢. ودائع (Now)

هذه الودائع هي اختصار لنظام ظهر في بدايات عام ١٩٨٠ يسمى نظام السحب القابل للتفاوض او ما يعرف بحسابات المعاملات، ومن ابرز الخصائص التي تتميز بها هذه الودائع هي: (Saunders&Cornett, ٢٠٠٨: ٣٥) (Rose&Hudgins, ٢٠٠٥: ١١٥) (Saunders&Cornett, ٢٠١٢: ٣٥٤)

- أ. هذه الودائع مسموح بفتحها للأفراد والمؤسسات غير الربحية فقط.
- ب. هذه الودائع تتطلب رصيماً بسيطاً من المودع لغرض فتحها في المصرف.
- ج. هذا النوع من الودائع تدفع عنه المصارف التجارية فوائد والمودع يسحبها بواسطة شيك بعد أن يتم التفاوض مسبقاً بأمر السحب.

٣. ودائع سوق النقد

وهي عبارة عن ودائع يتم فتحها من قبل شركات الوساطة المالية الكبيرة لدى المصرف من أجل التنافس مع صناديق الاستثمار في أسواق النقد، ويحق للمودع السحب منها لمرة محددة اي ست معاملات في الشهر ويسمح لثلاثة منها السحب بشيك، وحجم السحب لكل عملية يكون كبيراً عكس السحب من حسابات (Now Koch& MacDonald, ٢٠١٥: ٣٧٣). وأبرز ما يميز هذه الودائع: (Winger&Frasca, ١٩٩٥: ١٣٨) (القرشي, ٢٠٠٩: ٢٩)

- حق المصارف التجارية بالحصول على اشعار من المودع بالسحب قبل سبعة ايام من تاريخ سحب الوديعة.
- هذه الودائع يدفع عنها المصرف فائدة بحسب اسعار الفائدة السائدة في أسواق النقد.
- هذه الودائع تكون غير خاضعة لمتطلبات الاحتياطي القانوني بعكس ودائع تحت الطلب وحسابات Now.
- هذا النوع من الودائع تفضله المصارف لأنها تقلل التكلفة الفعلية وبالتالي تسمح للمصرف بدفع اسعار كبيره لجذبها.

ب. الودائع الثابتة

هذه الودائع تتم بين طرفين المصرف والمودع وفق شروط يتم الاتفاق عليها مسبقاً من حيث مدة السحب والفائدة وتأخذ ثلاثة أشكال هي:

١. الودائع لأجل

وهي ودائع تمثل اتفاق مسبق بين المصرف والمودع سواء كان أفراداً او منظمات او هيئات عامة، وتكون ذات اجل استحقاق محدد يبدأ من (٧ ايام، ١٥ يوم، ٣٠ يوم، ٣ أشهر، سنة)، ولا يحق للمودع سحبها قبل موعد استحقاقها وفي حالة سحبها كلها او جزء منها قبل موعدها المتفق عليها سوف يترتب على

ذلك حرمان المودع من الفائدة، وتسحب بوثيقة المبلغ المودع، وتتفاوت اسعار الفائدة على هذه الودائع بالارتفاع والانخفاض بحسب حجم ومدة الوديعة (الزبيدي، ٢٠١١:١٠٢). وأبرز خصائص هذه الودائع تتمثل بما يلي: (الشمري، ٢٠٠٩: ٣٥٠)

- هذه الودائع تعطي الإمكانية للمصرف في التنبؤ بحركة السحب منها.
- هذه الودائع يمكن للمصرف ان يستغلها من خلال استثمارها لحين حلول أجل تسديدها.
- هذه الودائع تعد من أكثر أنواع الادخار جذبا لأصحاب رؤوس الأموال العالية والمتوسطة.

٢. الودائع الخاضعة لأشعار

يقصد بها تلك الاموال التي يودعها الأفراد والمنظمات والمؤسسات لدى المصرف وعند سحبها يتوجب على المودع اخطار المصرف قبل مدة معينة محده مسبقا عند الإيداع وبالمقابل على المصرف ان يدفع فائدة عليها تكون معدلها مساوية أو اقل من معدلات الفائدة على الودائع الثابتة (الحميري، ٢٠٠٦:٧).

٣. شهادات الإيداع

وهي عبارة عن شهادات تعطي للمودعين سواء كانوا أفراد او منظمات مقابل الاموال التي يتم ايداعها في المصارف، وهذا الشهادات تتميز بمجموعة من الخصائص تتمثل في: (العبيدي، ٢٠٠٤: ٦)

- أ. تتمتع بمعدلات فائدة عالية
 - ب. تتمتع بسيولة عالية
 - ج. تعطي دخلاً ثابتاً للمودع في تاريخ الاستحقاق
 - د. يمكن للمودع استردادها في اي وقت يرغب به
 - هـ. تسمح بإمكانية الحصول على جوائز كبيرة عن كل فترة دورية مع حق احتفاظها بالمال المكتتب به.
- وتقسم هذه الودائع على نوعين هما:

١. شهادات الأيداع القابلة للتداول

وهي عبارة عن شهادات يصدرها المصرف و يمكن لحاملها شراؤها وبيعها في أسواق النقد في اي وقت يشاء دون الرجوع للمصرف، وتعتبر هذه الشهادات بمثابة ودائع آجلة يمكن استخدامها في رفع الطاقة الاستثمارية للمصرف، ويمكن تداول هذه الشهادات في الأسواق المالية الداخلية والخارجية، وهذه الشهادات تكون قيمتها كبيرة، وسعر الفائدة عليها يحدده المصرف بدون تدخل من البنك المركزي (الدسوقي، ٢٠١٠: ١٢٣).

٢. شهادات الإيداع غير القابلة للتداول

وهي عبارة عن شهادات تصدر وفق اتفاق بين المصرف والعميل مقابل سعر فائدة وتاريخ أجل محدد. وهذه الشهادات تُعد شخصية ولا يحق لصاحبها التصرف فيها بالبيع ولكن يمكن له استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد، وعادة ما تكون قيمتها الاسمية صغيرة ألا انها تتميز بالمرونة العالية في تحديد تاريخ استحقاقها بما يتلاءم ما حالة كل عميل (الحسيني، ٢٠١٠: ٤٧).

ج. الودائع الادخارية (ودائع التوفير)

وهي ودائع تمثل اتفاق بين المودع والمصرف يتم بموجبها إيداع مبلغ من المال لدى المصرف مقابل حصول المودع على فائدة والحق في السحب من الوديعة في اي وقت يشاء دون اخطار المصرف قبل مدة من سحبها، ولا يجوز كشف حسابات هذه الودائع ويتم منح دفاتر توفير للمودع عند الإيداع والسحب، ويمكن حساب فوائدها في نهاية السنة (اللامبي، ٢٠١٦: ٣٦٦).

وهناك مجموعة من الخصائص التي تتميز بها هذه الودائع هي: (عبدالفتاح وآخرون، ٢٠١١: ٨-٩)

- المبالغ التي يتم ايداعها في هذا الحساب عادةً ما تكون صغيرة
- البعض من البلدان يضع قيوداً على الحد الأعلى والحد الأدنى للسحب من هذه الودائع.
- الفوائد الممنوحة على هذه الودائع تكون أعلى من الودائع الجارية والثابتة.
- الغرض الأساسي من فتح حسابات هذه الودائع جلب أكبر عدد من المودعين وخاصة ذوي الدخل المحدود والمنخفض الذين يمثلون الشريحة الأكبر في المجتمع نظراً لضعف قدراتهم الشرائية أو عدم رغبتهم في الاحتفاظ بحسابات جارية.

المبحث الثالث: اختبار فرضية البحث

تحليل علاقة الاثر واختبار الفرضية

في هذا المبحث تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) لغرض اختبار علاقات الأثر المباشر بين أبعاد متغيرات الدراسة الرئيسة، والاثر غير المباشر بين المتغير المستقل (مصادر الدين العام الداخلي) والمتغير التابع (الودائع المصرفية). فضلاً عن استخدام معامل التحديد (R^2) لتفسير مقدار تأثير المتغيرات المستقلة للمتغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد فضلاً عن المعامل المعياري للانحدار Beta والذي يقيس مدى استجابة المتغير المعتمد عندما يتغير المتغير المستقل بدرجة معيارية واحدة. والمعادلة الخطية للانحدار الخطي البسيط والمتعدد والتي تم اعتمادها ضمن برنامج SPSSV23 لأختبار الفرضية الرئيسة الثالثة والتي مفادها (لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمصادر الدين العام الداخلي في حجم الودائع المصرفية). وسيتم اختبار الفرضيات الفرعية كالاتي:

اولاً: اختبار الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسة الثالثة:

H_0 : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمصادر الدين العام الداخلي في حجم الودائع الثابتة

H_1 : يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمصادر الدين العام الداخلي في حجم الودائع الثابتة

سيتم اختبار الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسة الثالثة وكالاتي:

اذ يبين الجدول (١) نتائج علاقات الاثر لمصادر الدين العام الداخلي (X) وحجم الودائع الثابتة (Y_1)، ويمكن تفسير الارقام الظاهرة في الجدول كالاتي:

جدول (١) اثر الدين العام الداخلي في الودائع الثابتة

الدين العام الداخلي	A	Beta	معامل التفسير (R ²)	قيمة (F) المحسوبة	مستوى دلالة F
قروض مؤسسات مالية X ₁	١٠٦٩٢٩٦٢,٩٨٠	- 0.238	0.295	3.267	0.015
سندات وزارة المالية X ₂		٠,٣٢١			
حوالات مخصصة X ₃		٠,٧١٠			
سندات الحكومة X ₄		-٠,٠٧٣			
حوالات خزينة X ₅		-٠,٦١٢			
اجمالي الدين العام الداخلي		-			
رفض فرضية H ₀					

المصدر/ اعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Spss من بيانات البنك المركزي العراقي للمدة من (٢٠١٦-٢٠١٩)

ان معادلة الانحدار التقديرية تتمثل بالصيغة الاتية:

$$Y = a + b_1x_1 + b_2x_2 + b_3x_3 + \dots$$

اذن

$$(y = 10692962.980 - 0.238 x_1 + 0.321x_2 + 0.710 x_3 - 0.073 x_4 - 0.612 x_5)$$

وبذلك تفسر ما مقدار 29.5% فقط من العلاقة بين الودائع الثابتة (Y₁) و مصادر الدين العام الداخلي (X)، وهي نسبة مقبولة يمكن الاعتماد عليها بدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $\{ \frac{0}{0} \} = \{ \frac{B1}{B2} \} = H_0$ هو مستوى الدلالة (F) = ٠,٠٠٠٠٠٠٠٩، وهذا ما يدعو الى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها "يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمصادر الدين العام الداخلي في حجم الودائع الثابتة"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

ويبين الجدول اعلاه ان الحوالات المخصصة هي صاحبة اعلى معامل تأثير ايجابي بلغ (٠,٧١٠) في حين كان اقل معامل تأثير هو (-٠,٦١٢) والخاص بحوالات الخزينة.

ثانياً: اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثالثة:

H_0 : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمصادر الدين العام الداخلي في حجم الودائع الجارية

H_1 : يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمصادر الدين العام الداخلي في حجم الودائع الجارية

سيتم اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثالثة وكالاتي:

اذ يبين الجدول (٢) نتائج علاقات الاثر لمصادر الدين العام الداخلي (X) وحجم الودائع الجارية

(Y_2)، ويمكن تفسير الارقام الظاهرة في الجدول كالاتي:

جدول (٢) اثر الدين العام الداخلي في الودائع الجارية

الدين العام الداخلي	A	Beta	معامل التفسير (R^2)	قيمة (F) المحسوبة	مستوى دلالة F
قروض مؤسسات مالية X_1	١٤٩٥٧٨٤٧٩,٥٨٤	-0.784	0.938	١١٨,٨٢٧	0.000
سندات وزارة المالية X_2		-0.547			
حوالات مخضومة X_3		-0.049			
سندات الحكومة X_4		-0.196			
حوالات خزينة X_5		0.230			
اجمالي الدين العام الداخلي		-			

المصدر/ اعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Spss من بيانات البنك المركزي العراقي للمدة من

(٢٠١٦-٢٠١٩)

ان معادلة الانحدار التقديرية تتمثل بالصيغة الاتية:

$$Y = a + b_1x_1 + b_2x_2 + b_3x_3 + \dots$$

اذن

$$(y = 149578479.584 - 0.784 x_1 - 0.547x_2 - 0.049 x_3 - 0.196 x_4 + 0.230x_5)$$

وبذلك تفسر ما مقدار 93.8% فقط من العلاقة بين الودائع الجارية (Y_2) و مصادر الدين العام الداخلي (X)، وهي نسبة عالية يمكن الاعتماد عليها بدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0 = \left\{ \frac{B1}{B2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة ($F=9.000000000$)، وهذا ما يدعو الى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها "يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمصادر الدين العام الداخلي في حجم الودائع الجارية"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

ويبين الجدول اعلاه ان حوالات الخزينة هي صاحبة اعلى معامل تأثير ايجابي بلغ (٠,٢٣٠) في حين كان اقل معامل تأثير هو (-٠,٧٨٤) والخاص بقروض المؤسسات المالية.

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثالثة:

H_0 : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمصادر الدين العام الداخلي في حجم ودائع التوفير

H_1 : يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمصادر الدين العام الداخلي في حجم ودائع التوفير

سيتم اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثالثة وكالاتي:

اذ يبين الجدول (٣) نتائج علاقات الاثر لمصادر الدين العام الداخلي (X) وحجم ودائع التوفير (Y_3)،

ويمكن تفسير الارقام الظاهرة في الجدول كالاتي:

جدول (٣) اثر الدين العام الداخلي في ودائع التوفير

الدين العام الداخلي	A	Beta	معامل التفسير (R^2)	قيمة (F) المحسوبة	مستوى دلالة F
قروض مؤسسات مالية X_1	٢١٣٧٢٨٢٧,٦٣٥	-0.185	0.963	٢٠١,٥٨٤	0.000
سندات وزارة المالية X_2		-0.502			
حوالات مخصصة X_3		0.242			
سندات الحكومة X_4		0.144			

				-	حوالات خزينة
				0.228	X ₅
				-	اجمالي الدين العام الداخلي

المصدر/ اعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Spss من بيانات البنك المركزي العراقي للمدة من (٢٠١٦-٢٠١٩)

ان معادلة الانحدار التقديرية تتمثل بالصيغة الاتية:

$$Y = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + \dots$$

اذن

$$(y = 21372827.635 - 0.185 x_1 - 0.502x_2 + 0.242 x_3 + 0.144 x_4 - 0.228 x_5)$$

وبذلك تفسر ما مقدار ٩٦,٣% فقط من العلاقة بين ودائع التوفير (Y₃) و مصادر الدين العام الداخلي (X)، وهي نسبة عالية يمكن الاعتماد عليها بدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0 = \left\{ \frac{B1}{B2} = \left\{ \frac{0}{0} \right\} \right.$ هو مستوى الدلالة (F)=٠,٠٠٠٠٠٠٠٠٩، وهذا ما يدعو الى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها "يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمصادر الدين العام الداخلي في حجم ودائع التوفير"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

ويبين الجدول اعلاه ان الحوالات المخصومة هي صاحبة اعلى معامل تأثير ايجابي بلغ (٠,٢٤٢) في حين كان اقل معامل تأثير هو (-٠,٥٠٢) والخاص بسندات وزارة المالية.

رابعا: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:

H ₀ : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمصادر الدين العام الداخلي في اجمالي الودائع المصرفية
H ₁ : يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمصادر الدين العام الداخلي في اجمالي الودائع المصرفية

سيتم اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثالثة وكالاتي:

اذ يبين الجدول (٤) نتائج علاقات الاثر لمصادر الدين العام الداخلي (X) و اجمالي الودائع المصرفية (Y₄)، ويمكن تفسير الارقام الظاهرة في الجدول كالاتي:

جدول (٤) اثر الدين العام الداخلي في اجمالي الودائع المصرفية

الدين العام الداخلي	قيمة ثابت الانحدار (A)	معامل Beta	معامل التفسير (R ²)	قيمة (F) المحسوبة	مستوى دلالة F
---------------------	------------------------	------------	---------------------------------	-------------------	---------------

رفض فرضية H0	0.000	١٥٦,٨٩٢	0.953	-0.665	١٨١٤٧٩٠٦٥,٦٨٥	قروض مؤسسات مالية x_1
				-0.519		سندات وزارة المالية x_2
				0.038		حوالات مخصوصة x_3
				-0.120		سندات الحكومة x_4
				0.098		حوالات خزينة x_5
				-		اجمالي الدين العام الداخلي

المصدر/ اعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Spss من بيانات البنك المركزي العراقي للمدة من (٢٠١٦-٢٠١٩)

ان معادلة الانحدار التقديرية تتمثل بالصيغة الاتية:

$$Y = a + b_1x_1 + b_2x_2 + b_3x_3 + \dots$$

اذن

$$(y = 181479065.685 - 0.665 x_1 - 0.519 x_2 + 0.038 x_3 - 0.120 x_4 + 0.298 x_5)$$

وبذلك تفسر ما مقدار 95.3% فقط من العلاقة بين اجمالي الودائع المصرفية (Y_4) و مصادر الدين العام الداخلي (X)، وهي نسبة عالية يمكن الاعتماد عليها بدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $\{ \frac{0}{0} \} = \{ \frac{B1}{B2} \} = H0$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.0000009، وهذا ما يدعو الى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها " يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمصادر الدين العام الداخلي في اجمالي الودائع المصرفية "، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

ويبين الجدول اعلاه ان حوالات الخزينة هي صاحبة اعلى معامل تأثير ايجابي بلغ (٠,٠٩٨) في حين كان اقل معامل تأثير هو (-٠,٦٦٥) والخاص بقروض المؤسسات المالية.

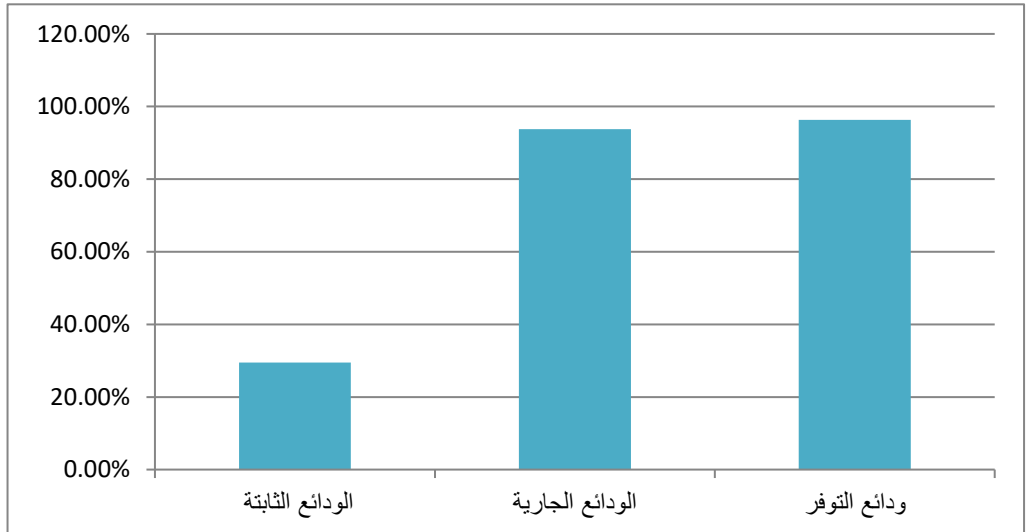
جدول (٥) قوة تفسير علاقة اثر الدين العام الداخلي في حجم الودائع المصرفية

مستوى دلالة F		معامل التفسير (R ²)	الودائع المصرفية
رفض فرضية H0	0.015	%٢٩,٥	الودائع الثابتة
رفض فرضية H0	0.000	%٩٣,٨	الودائع الجارية
رفض فرضية H0	0.000	%٩٦,٣	ودائع التوفير
رفض فرضية H0	0.000	%٩٥,٣	اجمالي الودائع المصرفية

المصدر/ اعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Spss من بيانات البنك المركزي العراقي للمدة من (٢٠١٦-٢٠١٩)

يبين الجدول (٥) قوة التفسير بين مصادر الدين العام الداخلي وحجم الودائع المصرفية، اذ حققت العلاقة بين متغير الدين العام الداخلي وودائع التوفير اعلى قوة تفسير بلغت %٩٦,٣، في حين حققت العلاقة بين متغير الدين العام الداخلي والودائع الجارية المرتبة الثانية بقوة تفسير بلغت %٩٣,٨، فيما حققت العلاقة بين متغير الدين العام الداخلي والودائع الثابتة ادنى قوة تفسير بلغت %٢٩,٥، اما قوة التفسير بين متغير الدين العام الداخلي واجمالي الودائع بلغت %٩٥,٣ وهي علاقة قوية جدا.

الشكل (١) قوة تفسير علاقة اثر الدين العام الداخلي في حجم الودائع المصرفية



المصدر: من اعداد الباحث

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. تنوعت مصادر الدين العام الداخلي في العراق اذ تمثلت بـ(قروض المؤسسات المالية، سندات وزارة المالية، الحوالات المخصصة من قبل البنك المركزي، السندات الحكومية، حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية)، هذا التنوع جاء نتيجة تفاقم النفقات الحكومية ومن ثم عجز في الموازنة العامة وارتفاع النفقات التشغيلية.
٢. اعتمدت السلطة المالية في العراق على حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية كأحد اهم مصادر الدين العام الداخلي في عام ٢٠١٦، وقد يعود ذلك الى ان العمليات العسكرية ضد داعش كانت في ذروتها ما دفع المصارف الى الاستثمار في عائد خالٍ من المخاطرة والمتمثل في حوالات الخزينة.
٣. توجه الحكومة نحو تمويل الدين العام الداخلي عبر بيع الحوالات المخصصة من قبل البنك المركزي للأعوام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩ جعلها تشكل أكبر قدر مساهمة من حيث حجم التمويل قياساً بباقي مصادر تمويل الدين العام الداخلي.
٤. إنّ ودائع التوفير هي أكثر الودائع حساسية اتجاه مصادر تمويل الدين العام الداخلي، تلتها الودائع الجارية ومن ثم الودائع الثابتة كما اثبتت علاقات الارتباط المتعدد بين المتغيرات عينة البحث.
٥. تؤثر سندات وزارة المالية بشكل ايجابي وكبير في حجم الودائع الثابتة بينما تؤثر بشكل أكبر وعكسي في حجم الودائع الجارية و ودائع التوفير وهي من أكثر مصادر تمويل الدين العام الداخلي تأثيراً وذلك قد يعود إلى كونها اداة دين الزامية على المصارف حسب تعليمات البنك المركزي العراقي.
٦. تم رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها " يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمصادر الدين العام الداخلي في حجم ودائع المصرفية.

ثانياً: التوصيات

١. ينبغي على السلطة المالية اتباع سياسة متوازنة عند اللجوء لمصادر الدين العام الداخلي بشكل يساعد في معالجة الازمات الاقتصادية ومراعاة تأثير كل مصدر على الودائع المصرفية التي تؤثر بدورها على قدرة المصارف في منح الائتمان ودفع عجلة الاستثمار.
٢. وضع سياسة اصلاحية شاملة تتضمن برامج وخطط تعمل على تلافي الديون المتركمة ويجاد بدائل اخرى تستطيع من خلالها مواجهة الازمات الاقتصادية.
٣. ينبغي على الدولة العمل على تفعيل القطاعات الانتاجية والاقتصادية وعدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للاقتصاد لأن في حالة انخفاض اسعار النفط سوف تواجه مشكلة حقيقية وبالتالي سوف تجد نفسها مضطرة للجوء الى للدين العام (الداخلي و الخارجي) الامر الذي يؤدي الى تفاقم الديون وبالتالي صعوبة تسديدها.

٤. يمكن للسلطة المالية المتمثلة بوزارة المالية تشكيل صندوق للدين العام الداخلي تلجأ له في حال واجهت عجزاً في موازنتها العامة، هذا الصندوق يتم تمويله عن طريق اقتطاع نسبة معينة من ميزانية الوزارات والهيئات العامة في الدولة.
٥. ان وزارة المالية قادرة على تشكيل هيئة مستقلة لإدارة الدين العام الداخلي مهمتها (الاشراف، والتنظيم، والتخطيط، والرقابة) ثم تقديم الحلول المناسبة لحل مشكلة عجز الموازنة عن طريق تفعيل جانب الاستثمار الحكومي وإيجاد مصادر إيراد جديدة.

المصادر

المصادر العربية

أ. الكتب

١. وهم، بدر غيلان، " السوق النقدية والمالية في العراق، بغداد، ٢٠٠٩.
٢. عبدالله، خالد امين، الطراد، اسماعيل ابراهيم، "إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٦.
٣. الزبيدي، حمزة محمود، "إدارة المصارف"، دار الوراق للنشر والتوزيع، طبعة معدلة، ٢٠١١.
٤. القرينشي، محمد صالح "اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية"، ط١، أثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
٥. الشمري، صادق راشد، "إدارة مصارف" دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٩.
٦. الدسوقي، ايهاب، "النقود والبنوك والبورصة"، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠.

ب. الرسائل والاطاريح

٧. رجب، محمد كمال، "اثر السياسة الانفاقية في التضخم في فلسطين"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، فلسطين، ٢٠١١.
٨. الحميري، بشار عباس حسين جواد، "أثر أدارة التدفقات النقدية على الأداء المصرفي" دراسة تحليلية مقارنة بين مصارف تجارية أهلية عراقية وأردنية" رسالة ماجستير، إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٠٦.
٩. الحسيني، همام عبد الوهاب، "اثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي"، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٠.

ج. المجالات والبحوث والتقارير والدوريات

١٠. ثويني، فلاح حسن، "مشكلة المديونية الخارجية- الأسباب والآثار"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد العاشر، ٢٠٠٦.
١١. كاظم، حزين جواد، "سياسات تمويل العجز الحكومي في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد ١٨، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٦.

- الدين العام الداخلي وتأثيره في حجم الودائع المصرفية - العراق حالة دراسية للمدة من ٢٠١٦ - ٢٠١٩
١٢. حميد، اسامة ابراهيم، "الاحتياطات الدولية لدى البنوك المركزية (التكلفة- الحجم الامثل)"، مجلة البحوث المالية، القاهرة، مصر، ٢٠١١.
١٣. عبد النبي، وليد عبيدي، "البنك المركزي العراقي وتطور دوره الرقابي والنقدي وتوجهات خطته الاستراتيجية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، بغداد، ٢٠١٠.
١٤. سعود، ضياء حسين، "تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة"، مجلة كلية المأمون، العدد ٣١، العراق، ٢٠١٨.
١٥. لفتة، حسن حمزة، "الدين المصرفي العام وقيد الاحتياطي الأجنبي في العراق للمدة من ٢٠٠٤ - ٢٠١٧"، بحث مستل من رسالة ماجستير، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، المجلد ٢٥، العدد ١١٣، العراق، ٢٠١٩.
١٦. العبيدي، صبيحة بزنان، "اثر التضخم على حسابات الودائع"، المعهد التقني، قسم المحاسبة، الناصرية، ٢٠٠٤.
١٧. اللامي، علي حسين نوري، "اثر الودائع في صافي دخل المصارف"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٤٨، ٢٠١٦.
١٨. عبد الفتاح، سعاد، قطب، عمار رفعت، "الفائدة واثرها على تغيرات حجم الودائع"، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٢٦، العراق، ٢٠١١.

د. القوانين والتشريعات

١٩. قانون البنك المركزي والمصارف التجارية، ٢٠٠٤.

المصادر الاجنبية

A. Book

20. McConnell, Campbell & Brue Stanley Economics Principles, Problems, and Policies, New York: McGraw-Hill Companies, Inc. edition 17, 2008.
21. Kid well & David and others, "Financial institutions markets and money", USA, 2003.
22. Rose, Peter S., Hudgins, Sylvia C.; Bank Management & Financial Services, 6th Edition, The McGraw-Hill Irwin, Singapore, 2005.
23. Thomas, L. Loyd B.; Money, Banking And Financial Markets, By South-Western Of Thomson Corporation, 2006.
24. Madura, Jeff; Financial Institutions And Markets, 8th Edition, By South-Western Of Thomson Corporation, China, 2008.
25. Rose, Peter S., Marquis, Milton H.; "Money And Capital Markets Financial Instruments In A Global Marketplace ", 10th Edition, The McGraw-Hill Irwin, 2008.

26. Koch, Timothy W., MacDonald, S. Scott;" Bank Management ", Eighth Edition, Cengage Learning, Boston, USA, 2015.
27. Saunders, Anthony, Cornett, Marcia Millon;" Financial institutions management - A Risk Management Approach ", 6th ed., he McGraw-Hill/Irwin, New York, 2008.
28. Saunders, Anthony, Cornett, Marcia Millon;" Financial markets and institutions", 5th ed., he McGraw-Hill/Irwin series in finance, us, 2012.
29. Winger, Bernard J., Frasca, Ralph R.; Investment " Introduction To Analysis And Planning ", 3ed Edition, Prentil – Lci – Hall, New jersey, 1995.

B. Magazines & Research & Reports & Periodical

30. W.B & IMF, "Developing Government Bond Markets", The World Bank, Washington, D. C. 20433, USA & International Monetary Fund, Washington, D.C. 20431, 2001.
31. "Hrvolova, Bozena," TREASURY BILLS AND THEIR VALUATION Volume, ٢٠٠٢, X, Published https://www.nbs.sk/_img/Documents/BIA05_02/28_30.pdf.
32. Dippelsman, Robert, & Dziobek, Claudia, and Mangas Carlos A. Gutierrez "What Lies Beneath: The Statistical Definition of Public Sector Debt", International Monetary Fund (IMF), 2012.
33. 31) Lacoma, Tyler;" The Importance of Bank Deposits in the Money Supply", sapling.com, 2011.